

## مراجعة كتاب

### ضعوا نهاية فورية لهذا الكساد!

Paul Krugman , End This Depression Now!, W.W. Norton & Company,  
.NEW YORK ,2012.272 p

مراجعة : عبد الحميد مرغيت

## أولاً: المقدمة

يعتبر كتاب « ضعوا نهاية فورية لهذا الكساد! » لصاحبه الاقتصادي الأمريكي بول كروغمان<sup>(1)</sup> الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 2008، امتداداً لكتاب سابق أصدره عام 2009 حمل عنوان «العودة إلى الكساد العظيم... أزمة الاقتصاد العالمي»<sup>(2)</sup>، هذا الأخير تناول فيه بالدراسة والتحليل سلسلة الأزمات المالية في العقود الأخيرة وخاصة الأزمة المالية العالمية لعام 2008، التي أعقبها دخول الاقتصاد العالمي في ركود اقتصادي حاد اعتبر الأسوأ منذ أزمة الكساد العظيم في ثلاثينات القرن الماضي.

وفي كتابه الجديد « ضعوا نهاية فورية لهذا الكساد! » الذي يصب في عموم تيار الاقتصاد الكلي، يقدم «بول كروغمان» مجموعة من الآراء و الأفكار التي كان يكتبها في عموده في صحيفة «نيويورك تايمز» حول النتائج التي تلت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 ولاسيما الدمار البشري الذي تسببت فيه البطالة الأمريكية المرتفعة والطويلة الأمد والتي يرى المؤلف أنها لا بد أن تكون في بؤرة اهتمام صناع السياسة . وفي مايلي تلخيص لأهم الأفكار التي وردت في فصول هذا الكتاب .

## ثانياً : استعراض لأهم ماتضمنه الكتاب

لقد حاول «بول كروغمان» في مؤلفه « ضعوا نهاية فورية لهذا الكساد! » تعميق النقاش حول سبل معالجة النتائج المدمرة للأزمة المالية العالمية وبشكل خاص حالة البطالة و الكساد التي تميز الاقتصادات المتقدمة ، و الناجمة حسبه عن عدم كفاية الطلب الذي يعتبر مشكلة كبيرة تواجه الاقتصاد العالمي حيث يرجح أن تستمر طويلاً . ومن ثم قدم مجموعة من المقترحات الواقعية للتعامل مع هذا الوضع المتأزم كضرورة التخلي عن سياسات التقشف والتصدي بالأساس للبطالة و التفاوت الاجتماعي ودعم المستثمرين و الأسر الغارقين في المديونية . وتشكل هذه الإجراءات

\*الأستاذ عبد الحميد مرغيت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل،  
البريد الإلكتروني: merghit@hotmail.com

أساسيات «الفكر الكينزى» -الذى يعد كروغمان من كبار أنصاره وخبرائه - والتي تعتبر أن التدخل الحكومى يمكن أن يحقق الاستقرار الاقتصادى .

وقد تضمن الكتاب ثلاثة عشر فصلا ، تصدى اثنتا عشر فصلا منه لتحليل أزمة الكساد فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فى حين خصص فصل واحد منه (العاشر) للحديث عن أزمة الوحدة النقدية الأوروبية «اليورو» والمشاكل التى يتخبط فيها الاتحاد الأوروبى .

فى الفصل الأول من الكتاب يقدم «كروغمان» للقارئ استعراضا لبعض التداعيات السلبية التى خلفتها الأزمة المالية فى الولايات المتحدة الأمريكية ولاسيما الدمار البشرى الذى تسببت فيه البطالة الأمريكية ، حيث يسوق المؤلف مثلا أنه عقب الأزمة أعلنت شركة Mc Donald عن خلق خمسون ألف منصب شغل تقدم له حوالى مليون طالب عمل . كما يبين المؤلف بأن مشكلة البطالة التى كانت فى السابق ظاهرة عابرة ، قد طال أمدها خلال هذه الأزمة حيث أن الأفراد الذى فقدوا مناصب عملهم كان من الصعب عليهم العودة إليه . فقد كانت الفئات العمرية المحصورة بين 25 إلى 54 سنة هى الأكثر تعرضا للبطالة ، كما أن قطاع الإدارة وخاصة مجال التربية كانت الأكثر تضررا بالتسريحات من العمل (مثلا أشار لذلك فى الفصل 12) بسبب سياسة التقشف و خفض الإنفاق التى تبنتها المؤسسات المعنية بصنع السياسات الاقتصادية فى أمريكا .

ويقدم المؤلف فى هذا الفصل بعض الادعاءات و الأغلوطات التى سادت النقاش السياسى فى أمريكا خلال الأزمة وبعدها بشأن السياسات الاقتصادية الكلية فى ما يخص توجيهها نحو غايات طويلة الأجل وليس قصيرة الأجل . فهو يرى أن تركيز سياسة المالية العامة على القضايا طويلة الأجل والادعاء بأن للبطالة عنصرا هيكليا(نقص اليد العاملة المؤهلة) لا تعالجه سياسات الطلب كان خطأ فادحا لأنه تجاهل معاناة الأفراد من الأزمة ، فقبل التحضير للأجل الطويل لابد من حل المشاكل العالقة فى الأجل القصير .

وفى الفصل الثانى يعرج «كروغمان» لشرح أسباب الكساد الذى أعقب الأزمة ، حيث يعتقد أن أكبر مشكلة يواجهها الاقتصاد العالمى - أو على الأقل البلدان الغنية نسبيا فيه - هى مشكلة لم تخطر قط ببال كثير من الاقتصاديين . فللمرة الأولى منذ ثلاثينات القرن العشرين ، يعانى العالم فيما يبدو نقصا مستمرا فى الطلب الكافى ، و الذى يقصد به ببساطة أن الأشخاص لا ينفقون بالقدر الكافى للاستفادة من الطاقة الإنتاجية التى نملكها ، فانخفاض الطلب ساهم فى زيادة خطورة الأزمة التى تواجهها أمريكا . فقد نما إجمالى الناتج المحلى الحقيقى المجمع للاقتصادات المتقدمة بنسبة 18 بالمائة بين عامى 2000 و 2007 ، ودعت التوقعات التى أعدت آنذاك إلى مواصلة النمو بمعدلات مماثلة فى الأجل المتوسط ، ولكن يبدو فى الواقع أن الاقتصادات المتقدمة كانت ستنمو بنسبة لا تزيد على نحو 6% بين عامى 2007 و 2014 ، بما يعنى ضمنا وجود تراخى اقتصادى (فجوة الناتج) نسبته 10 بالمائة عما كان يعتقد أنه الاتجاه العام . وفى نفس السياق يرى «كروغمان» أن زيادة الطلب يظل الأزمة التى لم تحل من قبل صناع السياسة ، فبالرغم من أن البنوك قد عمدت

إلى خفض معدل الفائدة لتحفيز الاقتصاد إلا أنها فشلت في ذلك فشلا ذريعا، ويفسر المؤلف ذلك بالمشكل الهيكلي لأمریکا الذي يفضل سياسة التقشف وخفض الإنفاق على سياسة التوسع في النفقات لحفز الاقتصاد.

وفي الفصل الثالث الموسوم «لحظة منسكي» تناول كروغمان بالشرح لأسباب حدوث الأزمة المالية العالمية بالاعتماد على فرضية «الاستقرار المولد لعدم الاستقرار» لصاحبها الاقتصادي الأمريكي «Hyman Minsky (1919-1996)» الذي لطالما حذر من مخاطر الأزمات المالية، لكن صانعي السياسات الاقتصادية تجاهلو أعماله بالرغم من أهميتها، نظرا لكون يغلب عليها التوسع في استخدام الرياضيات والنماذج المعقدة. فلقد صاغ مينسكي فرضية «الاستقرار المولد لعدم الاستقرار» بالاعتماد على مفهوم الرافعة المالية الذي يقصد به نسبة الديون إلى الأصول أو الدخل. فمن وجهة نظره تؤدي فترات الاستقرار المالي إلى المزيد من الرفع المالي نظرا لتراجع مخاطر عدم قدرة المقترضين على سداد ديونهم، غير أن هذه الزيادة في الرفع المالي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، أو بمعنى آخر تمهد الطريق للأزمات المالية والاقتصادية.

وهنا يجزم كروغمان أنه عندما حدثت الأزمة المالية العالمية 2008 أدرك الكثير من الاقتصاديين في العالم أهمية الفرضية التي وضعها مينسكي والتي أصبح يطلق عليها لحظة «مينسكي»، وهي تعبير عن اللحظة التي يكون عندها المستثمرون المتقلون بالديون مجبرين على البيع -ككتلة واحدة- لأصولهم من أجل مواجهة احتياجاتهم من السيولة، وبالتالي يطلقون شرارة دوامة الهبوط المتعاقب والحاد في أسعار هذه الأصول، وتبعاً لذلك يحدث اضطراب مالي يمكن أن يتحول إلى أزمة اقتصادية. وهذا بالضبط ما حدث خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

ووفقا لكروغمان فقد تزايدت ديون الولايات المتحدة بدءا من 1980، ولكن هذه الديون لم تؤدي إلى تعريض سلامة الولايات المتحدة للخطر إلا خلال الأزمة الحالية، عندما تفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية. وهنا يعترف المؤلف بحدوث قدر كبير من الرفع المالي لملايين الأسر الأمريكية حيث ارتفعت مستويات الديون إلى أصولهم ودخولهم، ونفس الشيء حدث لقطاع الأعمال. وتبعاً لهذا الارتفاع يصبح الاقتصاد بأكمله يكون عرضه للأزمة عندما تتحول الأوضاع على نحو غير مناسب.

وفي الفصل الرابع المعنون «عناد المصرفيين» يدحض كروغمان الفكرة القائلة أن السبب في الأزمة كان تدخل الحكومة في الأسواق وعمليات عمالقة الرهن العقاري «Fannie Mae» و«Freddie Mac» في الولايات المتحدة الأمريكية. كما بين بطلان ادعاءات المصرفيين الذين أسمعو الأمريكيين بأن الاقتصاد بدأ في التعافي بشكل جيد وأن عمليات الإقراض الكبيرة وبمعدلات فائدة منخفضة ستسهم في إنجاح برنامج تحفيز الاقتصاد، حيث يعتبر المؤلف ذلك أكذوبة كون الاقتصاد لا يزال لم يتعافى بعد.

أما فى الفصل الخامس الذى حمل عنوان «العصر الذهبى الجدىء» فىقر الكاتب بأن حءة التفاوتات الاءتماعىة قء تنامت بشكل كبىر فى الولاىات المءءة الأمريكية عقب الأزمء أكثر من أى وقت مضى . فعلى الرغم من أن أمريكا تمر بأزمء إلا أن الأغنىاء قء أصبحوا أكثر ثراء من ذى قبل . كما ىتنقء المؤلف القراءات التى اتخذها الأشخاص الذى كانوا على رأس إءارة الاءقتصاد الأمريكى و التى كانت برأىه سىئة للغاية ، فىحسبه فان السىاسات قءمت تحلىلا خاطئا للأزمء ولم تستفء من الءروس والعبر التى قءمها اءقصادىون سابقون وفى مقءمهم الاءقصادى الشهىر «جون ماىنرء كىنز» .

وفى الفصل السادس الموسوم «اءقتصاد العصور المظلمة» ىصف كروغمان حالة الاءقتصاد العالمى منذ عام 2008، حىء ىعتبر أن الأزمء المالىة العالمىة قء ساهمت فى إءىاء الفكر الكىنزى الذى أصبح هو الأساس النظرى للسىاسات الاءقصادىة التى اسءءدمتها حكومات عءىءة فى مواجهة الأزمء، بما فى ذلك الولاىات المءءة والمملكة المءءة . كما ىؤكد المؤلف من جءىء على أن نقص الطلب الكافى ىظل أكبر مشكلة ىواجهها الاءقتصاد العالمى . كما ىءحض كروغمان أءء الأفكار المعارضة فى مجملها لاءتناهج سىاسة اءقصادىة نشىطة ، وهى أن المعىار الرئىسى لعمل السىاسات ىنبغى أن ىكون ما إذا كانت السىاسة تستعىء ثقة مجءمع الأعمال ، و ذلك فى إءشارة إلى تعلىقات الاءقصادى البولنءى الرائل « Michal Kalecki » عن معارضة مجءمع الأعمال للءءائج التى خلص إليها الاءقصادى البرىطانى الشهىر « كىنز » و التى تنص على أنه إذا كان من الممكن أن ىؤءر الإنفاق الحكومى على مستوى ءوظف العمالة فان ثقة مؤسسات الأعمال لا تصبء هى جوهر السىاسة الاءقصادىة وعاىتها، كما أن أى إءراء ىتخذة الحكومة للءأءىر على الطلب سىوازنه إءراء ىقوم به القءاع الخاص . لكن كروغمان ىعارض هذا الطرح و ىرى أن الوصفة المءالىة للءروج من هذا الكساد هى اءتناهج سىاسة اءقصادىة نشىطة لمعالجة حالات الإءفاق ءقوم على فكرة أن الإءراءات الحكومىة ىمكن أن ءؤءر على مستوى الطلب فى الاءقتصاد: فالحكومة والاءءىاطى الفىءرالى ىنبغى علفهما ءقءىم ءحفىز المالى المطلوب لمعالجة (أو موازنة) الضعف الءاصل فى طلب القءاع الخاص .

وفى الفصل السابع ىعرض المؤلف ءشرىحا لكىفىة اسءءابة أمريكا لءءاعىات هذه الأزمء ولاسىما عبر برامج ءحفىز الاءقتصاد و ءقفىما لءى فاعلىتها، وفى هذا الشأن ىؤكد كروغمان أنها برامج «مءءشمة» و غیر كافىة لبلء مءل الولاىات المءءة الأمريكية بالرغم من الاءءفاع الذى شهءه الإنفاق العام ءلال الفءرة 2007-2011 و الذى شمل ءكثىف البرامج الاءتماعىة . وهنا ىعءرف المؤلف بفشل هذه البرامج ءحفىزىة كونها غیر مناسبة لمعالجة حالات القصور الكبىرة و المءءمرة فى الطلب .

أما فى الفصل ءالثامن فقء ءناول كروغمان قضىة «الخوف من العجز المالى » فى أمريكا وءرءء «الكونفرس الأمريكى» فى الموافقة على المزىء من برامج ءحفىز الاءقصادى . حىء ىرى المؤلف أن النقاش السىاسى فى أمريكا ءحول من ءركىز على البءالة إلى ءركىز على قضاىا

الديون والعجز. وفي هذا السياق يفند الفكرة القائلة بأن التوتر في أسواق السندات يدعو إلى اتخاذ إجراءات فورية بشأن العجز. ففي نهاية عام 2011 أصبحت كلفة الاقتراض في الولايات المتحدة الأمريكية في أدنى مستوياتها التي لم تعرفها سابقاً، مما جعل من البنوك المركزية تواجه قيوداً بسبب الحد الأدنى الصفري - أي استحالة أن تصبح أسعار الفائدة سالبة - والمخاوف بشأن حجم ميزانياتها العمومية، ورغم ذلك لا يزال المستهلكين يفضلون الادخار على حساب الاستهلاك. وهنا يرى المؤلف أنه مع التسليم بضرورة تعزيز أوضاع المالية العامة والقيام بإصلاحات ذات مصداقية في المالية العامة في الأجل المتوسط من أجل دعم النمو، فإنه لا مخاوف من استمرار زيادة المديونية إذا كان ذلك يسير ببطء مقارنة بمجموع التضخم والنمو الاقتصادي.

وفي هذا الإطار يدافع كروغمان عن أهمية الديون في الاقتصاد (مثلما أشار لذلك في الفصل الثالث)، حيث يعتقد أنها ليست شيئاً سيئاً كما يروج لذلك، كونها تدل على أن الاقتصاد سوف يكن أفقر، بل على العكس ربما تؤدي زيادة الديون إلى زيادة مستوى النشاط الاقتصادي، ذلك أن الدين الذي يحصل عليه طرف ما، هو أصل يملكه طرف آخر. وهنا يفند كروغمان الشائعات عن تدهور الوضع المالي للولايات المتحدة وزيادة ديونها الخارجية ويعتبرها مبالغاً فيها، فكما ينظر للولايات المتحدة على أنها دولة مدينة، فإن للولايات المتحدة أصول واستثمارات أيضاً في الخارج، وأن صافي الأصول الخارجية للولايات المتحدة لا يتجاوز 2.5 تريليون دولاراً، وهو رقم ليس بالمخيف في رأي المؤلف إذا أخذنا بالحسبان أن الاقتصاد الأمريكي ينتج سنوياً ما يزيد عن 15 تريليون دولاراً من السلع والخدمات.

وفي الفصل التاسع الموسوم «التضخم: تهديد الشبح» يوضح كروغمان أن المخاوف التي انتشرت عقب الأزمة بشأن حدوث تضخم مرتفع أمر مبالغ فيه، فبعد عامين ونصف من انطلاق شرارة الأزمة لا تزال معدلات التضخم منخفضة. ومن هنا يؤكد المؤلف على أنه إذا بقي الاقتصاد في حالة كساد فلا يمكن أبداً التخوف من النتائج التضخمية لخلق النقود. وأكثر من ذلك يدعو «كروغمان» إلى انتهاج سياسة نقدية غير تقليدية حيث يؤيد في ذلك مقترحات الاقتصادي «أوليفيه بلانشارد» Olivier Blanchard (وهو المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي)، في ورقة بحثية صادرة عام 2010 بضرورة استهداف نسبة أعلى للتضخم في الظروف الحالية حددها بأربعة بالمائة باعتبارها الأفضل بدلاً من اعتماد نسبة اثنين بالمائة كمعيار للسياسة النقدية السليمة.

أما الفصل العاشر فقد خصصه المؤلف لمناقشة أزمة منطقة اليورو، فبالرغم من المزايا التي يتيحها تقاسم عملة موحدة في الحياة اليومية للأوروبيين لاسيما توفير اختيارات أكثر، وإضفاء حالة من اليقين والأمان في عالم الأعمال، إلا أنه بالمقابل لا يمكن التغاضي عن مزايا العملات الذاتية بما تتيحه من إمكانية اللجوء إلى أسلوب التخفيض في قيمة العملة لامتناع الصدمات الاقتصادية الكبيرة والمستمرة، وهذه المرونة في إدارة العملات مفقودة في ظل العملة الموحدة. فمطقة اليورو تواجه اختلالات تجارية متباينة وتفاوتات في الأجور، وفي هذا الشأن

فان البلدان التى تريد مغادرة منطقة اليورو (كاليونان مثلا) ستشهد انهيارا مصرفيا كبيرا، كما سيكون ذلك خسارة سياسية كبيرة للاتحاد الأوروبى .

وفى الفصل الحادى عشر يستعرض «كروغمان» نماذج من الاستجابة غير السلمية فى بعض البلدان لتداعيات الأزمة ، فبعد إعلان المؤسسة المالية العملاقة «ليمان برادرز» Lehman Brothers عن إفلاسها الوقائى، وضعت كبريات الدول إجراءات مالية ونقدية توسعية ، ولكن بعض المصرفيين وموظفى الخزانة أرادوا تطبيق إجراءات معاكسة تماما ، حيث تمحورت فكرتهم حول خفض النفقات ورفع الضرائب ومعدلات الفائدة بالرغم من التنامى الكبير لمشكلة البطالة . ورغم أن هذا المنطق لم يطبق فى الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن أوروبا عمدت إلى رفع معدلات الفائدة ، فبعض البلدان الأوروبية التى لم تستطع التفاوض على ديونها كانت مجبرة رغم إرادتها على خفض نفقاتها ورفع من معدلات الضرائب وهى حالة كل من اليونان إيرلندا واسبانيا .

وفى الفصل ما قبل الأخير (الثانى عشر) يعاود المؤلف الرجوع للحديث عن ظاهرة البطالة التى خلفتها هذه الأزمة . فمنذ العديد من السنوات تعتبر البطالة من أهم المشاكل التى تواجه المجتمعات ، وفى رأى كروغمان فان حل هذا المشكل يمر من خلال التقليل من حدة التفاوت بين الدخول ، إلا أنها ليست بالمهمة السهلة كما أنها لا تحل كامل المشكلة . وهنا يؤكد المؤلف من جديد بأن سياسة التقشف فى الإنفاق هى سبب هذه المآسى ، وأتأ لنا بلا حيلة أمام قوى السوق ، كما لا يلزم أن يكون مصير الملايين الدخول فى فترات بطالة طويلة الأمد تقضى على معنوياتهم . فقد أعطتنا التطورات الحاصلة فى علم الاقتصاد الكلى الأدوات اللازمة لمعالجة هذه المشكلة وكل ما نحتاج إليه هو الإرادة السياسية للقيام بذلك، إذ ينبغى أن تكون زيادة الطلب أولوية عاجلة لصانعى السياسات .

أما فى الفصل الثالث عشر وهو آخر فصل حمل عنوان «أخرجونا من هذه الأزمة» فخصه المؤلف لاستشراف المستقبل حيث يقول أن إعادة انتخاب «باراك أوباما» لولاية ثانية جعلت الكثير من الأمريكين يأملون منه القيام بما هو ضرورى للعودة بالاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل . وهنا يرى المؤلف بأن مهمة «باراك أوباما» ليست بالأمر الهين فقد لا يتمكن من الحصول الغالبية الكافية فى مجلس الشيوخ التى تسمح له بوضع الاستراتيجيات الاقتصادية الكفيلة بالخروج من هذا الوضع المتأزم .

ويختتم كروغمان كتابه بملحق تحت عنوان «ماذا نعرف حقا عن آثار النفقات العامة؟» حيث يجيب عن ذلك بالقول أنه فى حالة الاقتصاد الذى يعانى من كساد كبير ، وتكون معدلات الفائدة المنحكم فيها من قبل السلطات قريبة من الصفر ، فان معالجة الوضع تفرض على السلطات الإنفاق بقوة . فالنفقات العامة هى الوسيلة التى قضت على أزمة الكساد العظيم فى الثلاثينيات من القرن الماضى ، ونحن اليوم -رغم قلة الأمل- بحاجة إلى هذا النوع من الوسائل . كما أشار المؤلف أيضا إلى أحد الأبحاث التى قام بها خبراء صندوق النقد الدولى وشملت دراسة 173 فترة

تقشف في البلدان المتقدمة خلال الفترة (1978-2009) حيث توصلوا إلى نتيجة مفادها أن سياسات التقشف المطبقة قد تبعها فترات من الانكماش الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة.

وتأسيسا على ما سبق ذكره ، تتجلى شجاعة الاقتصادي «بول كروغمان» المستمدة من قناعته -رغم الانتقادات الموجهة له<sup>(3)</sup>- بأن غياب التفكير العقلاني و السليم للمؤسسات المعنية بصنع السياسات الاقتصادية هو سبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي ، فهي ليست مهياة على الإطلاق للتعامل مع حالات القصور الكبيرة والمستمرة في الطلب ، و السيطرة على ديون الأسر المعيشية المتزايدة دوما ، و ارتفاع البطالة في ظل النمو السريع نسبيا لعدد السكان في عمر العمل . وبناء على ذلك يدعو كروغمان إلى ضرورة التعلم أكثر من «الفكر الكينزي» باعتباره يساعد صناع السياسة في وضع السياسات الاقتصادية الملائمة لمواجهة حالات عودة الكساد .

ورغم أهمية ما تضمنه الكتاب من أفكار صاغها اقتصادي لامع وحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد إلا أنه لا يخلو من وجهة نظرنا من بعض النقائص لعل أهمها تركيزه المفرط على تحليل ظاهرة «البطالة» التي يعتبرها المؤلف شرا يهدد الإنسان والمجتمع ، وقناعته بإمكانية علاجها بواسطة الإجراءات الحكومية من خلال سياسات الطلب ، وهذا ما لا يكون صحيحا دائما خاصة إذا كانت هذه البطالة ذات طبيعة هيكلية. يضاف إلى ذلك مبالغة المؤلف في التقليل من خطورة التنامي الكبير للمديونية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يعتبر أن ما نسمعه عن تدهور الوضع المالي للولايات المتحدة غير صحيح ، وهذا يتناقض مع ما هو متعارف عليه الآن بأن أمريكا هي أكبر دولة مدينة في العالم ، وكذا هيمنة قضية الديون الأميركية على أجندة الاجتماعات المشتركة لصندوق النقد والبنك الدولي . ومن جانب آخر لم يولي المؤلف اهتماما كبيرا لدور الرقابة على القطاع المصرفي والأسواق المالية وهي القطاعات التي تسبب في وقوع الأزمة المالية الأخيرة بسبب غياب الرقابة الفاعلة عليها ، إضافة إلى استهجانه بأهمية الجهود المبذولة من قبل الحكومة الأمريكية و الاحتياطي الفيدرالي في معالجة الأزمة و اتهامه لها بالتقصير كونها لم تقدم التنشيط المالي اللازم ، وهو ما نعتبره مجانباً للصواب ، فهناك جهود معتبرة جدا تم تسخيرها في هذا المجال من خلال السياسات النقدية والمالية و لاسيما برامج التيسير الكمي بغرض دعم نمو الاقتصاد العالمي ، و الإحصاءات المالية الدولية الأخيرة تظهر حصول بعض التعافي النسبي .

### ثالثاً : خاتمة

خلاصة القول أن هذا الكتاب الذي يتميز ببساطته ويشبه مدونة موجهة لغير المتخصصين ، يأتي في مرحلة حرجة جدا يمر بها الاقتصاد العالمي وهي الركود الاقتصادي الحاد الذي أعقب الأزمة المالية العالمية 2008 ، و ما خلفه هذا الوضع الجديد من تنامي الجدل والنقاش في مختلف الدوائر السياسية والأكاديمية حول طبيعة السياسات الاقتصادية الملائمة للوصول إلى تعافي الاقتصاد العالمي . وعموما فقد أظهر هذا الكتاب حقيقة لا غبار عليها وهي أن هذه الأزمة المالية العالمية قد تسببت

فى إحياء الفكر الكينزى مجددا ، فقد أصبح الأساس النظرى للسياسات الاقتصادية التى استخدمتها حكومات عديدة فى مواجهة الأزمة، بما فى ذلك الولايات المتحدة، حيث أعاد الاعتبار لقدرة الحكومات على تنظيم الدورة الاقتصادية من خلال تبني سياسات مالية نشيطة لموازنة الضعف فى طلب القطاع الخاص، وهى الوصفة التى يعتبرها «بول كروغمان» ضرورة ملحة لتوجيه الاقتصاد العالمى للخروج من أسوء كساد يشهده العالم منذ الثلاثينيات من القرن الماضى .

### الهوامش

(1) بول كروغمان اقتصادى أمريكى من كبار خبراء الاقتصاد الدولى فى العالم ، من مواليد 28 فبراير 1953 فى نيويورك ، حصل على شهادة الدكتوراه فى الاقتصاد من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT ، يعمل حاليا أستاذا للاقتصاد والشؤون الدولية بجامعة برينستون بالولايات المتحدة الأمريكية ، كما عمل مستشارا للعديد من الهيئات الدولية مثل: صندوق النقد الدولى - البنك الدولى - الأمم المتحدة . فاز بجائزة نوبل للاقتصاد عام 2008 ، حيث قالت الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم أنها منحت كروغمان الجائزة اعترافا بصياغته نظرية جديدة للإجابة عن الأسئلة التى تحرك التحولات العمرانية على مستوى العالم كما أنه تمكن من دمج مجالات البحث التى كانت متباينة فى السابق للتجارة العالمية مع الجغرافيا الاقتصادية . (للاطلاع على لمحة حول حياة بول كروغمان راجع :مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولى ، عدد جوان 2006 ، ص ص 4-7)

(2) بول كروغمان ، العودة إلى الكساد العظيم... أزمة الاقتصاد العالمى، ترجمة: هانى تابري: دار الكتاب العربى، بيروت ، 2009. (للاطلاع على النسخة الأصلية للكتاب باللغة الانجليزية راجع:

Paul Krugman . 2009 . The Return of Depression Economics and the Crisis . of 2008 . New York: W . W . Norton & Company . 214 p

(3) يمكن الإشارة فى هذا السياق إلى الانتقادات التى وجهت لبول كروغمان منذ العام 2009 من طرف المؤرخ البريطانى « Niall Ferguson » عبر سلسلة من المقالات التى كتبها والمقابلات التى أجراها لكشف مختلف التحليلات والتنبؤات الخاطئة التى ارتكبها «بول كروغمان» خلال مسيرته، بالإضافة إلى تشكيكه فى كفاءة العلمية .